

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دولة فلسطين الشعبية

الجريدة الرسمية

(العدد ١٧٤) الصادر في يوم الثلاثاء ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ - ٤ أغسطس سنة ١٩٦٤ (السنة السابعة)

الاتفاقية الدولية

لزيت الزيتون عام ١٩٦٣

النص الذي وافقت عليه الدورة العامة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لزيت الزيتون المتعقد في جنيف بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٣
ديباجة :

(أ) يستمرى المؤتمر النظر الى أن الزيتون :

من أشجار الفاكهة المعمرة التي يبدأ إنتاجها تحت الظروف العادية بعد فترة تتراوح من ٦ الى ١٥ عاما وتبلغ كامل نموها بين من ٨٠ الى ١٢٠ عاما .
ومن النباتات التي لاغنى عنها لصيانة ووقاية بعض أنواع التربة التي لا تصلح لزراعة أية أنواع أخرى من المحصولات الزراعية .
ومن النباتات التي يتوقف على زراعتها معيشة ملايين الأسر التي تعتمد كلية في معيشتها على التدابير التي تتبع للحفاظ على استهلاك منتجاتها وتتميتها سواء أكان ذلك في الدول المنتجة له أو في الدول المستهلكة والتي لا تنتجه .

كما يستمرى المؤتمر النظر الى أنه بينما يشغل زيت الزيتون باعتباره الناتج الأساسي عن زراعة الزيتون - مكانا محدودا نسبيا في التغذية في السلم في الوقت الحاضر فإنه يعتبر السلعة الأساسية في المناطق التي نشأت فيها زراعة الزيتون . كما أنه من السلع ذات الأهمية القصوى في اقتصاديات الكثير من الدول .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٩٦٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٦٤ الخاص بالموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى الاتفاقية الدولية لزيت الزيتون الموقعة في جنيف بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٣

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية ، الاتفاقية الدولية لزيت الزيتون الموقعة في جنيف بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٣ وتعتبر نافذة المفعول من تاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٦٤

محمد رياض

القسم الثاني

(مادة ٢)

العضوية

العضوية بهذه الاتفاقية مفتوحة لحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في هيئة الأغذية والزراعة التابعة لها . والمهتمين بالمسائل الخاصة بزيت الزيتون والعاملين بالشروط الواردة بالمادة ٣٦ من هذه الاتفاقية .

القسم الثالث

(مادة ٣)

تعريف

١ - يقصد بلفظ (المجلس) مجلس زيت الزيتون المشار إليه في المادة ٢١ من هذه الاتفاقية .

٢ - يقصد بعبارة (اللجنة التنفيذية) اللجنة المنشأة طبقاً للشروط المدرجة تحت نص المادة ٣٠ من هذه الاتفاقية .

٣ - يقصد بعبارة (السنة المحصولية للزيتون) الفقرة من أول أكتوبر من كل عام والثلاثين من سبتمبر من العام التالي .

٤ - يقصد بعبارة (حكومة الدولة المنتجة بصفة رئيسية) الحكومة المشتركة في الاتفاقية التي يكون إقليم العاصمة فيها والأقاليم الأخرى معها كانت الشروط التي يضمنها القانون المحلي المستخدم لربطها بإقليم العاصمة ينظر إليها كوحدة في الوقت الذي أصبحت فيه طرفاً في الاتفاقية الجارية وأنجبت في المتوسط كمية من زيت الزيتون خلال سنوات المحصول ١٩٥٦ - ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ - ١٩٦٢ تزيد عن المعدل السنوي لكمية الزيت التي استوردتها خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٢

٥ - يقصد بعبارة (حكومة الدولة المستوردة بصفة رئيسية) الحكومة المشتركة في الاتفاقية التي تكون حدود العاصمة فيها والحدود الأخرى - مهما كانت الشروط التي يضمنها القانون المحلي المستخدم لربطها بحدود العاصمة - ينظر إليها ككل في الوقت الذي أصبحت فيه طرفاً في الاتفاقية الجارية وأنجبت في المتوسط خلال سنوات المحصول ١٩٥٦ - ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ - ١٩٦٢ كمية من زيت الزيتون أقل من المعدل السنوي للكمية التي استوردتها في خلال الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦٢

(ب) ويذكر المؤتمر أن سوق زيت الزيتون تتميز بعدم انتظام وصول المحصول إليها ، وينشأ عن عدم الانتظام هذا حدوث تقلبات في قيمة المحصول وعدم استقرار أسعاره وفي عدم انتظام تصديره . هذا بالإضافة إلى ظهور اختلاف واضح في دخل متعبه .

وهذه الحقائق قد تثير بعض الصعوبات التي قد تسبب ضرراً بليغاً بمصالح متعبي ومصدري زيت الزيتون والتي قد تعرض لخطر خطط التوسع الاقتصادية العامة في بعض المناطق التي يعتبر الزيتون فيها من المحاصيل الرئيسية .

كما يذكر المؤتمر أنه من اللازم اتخاذ تدابير وإجراءات مناسبة من شأنها علاج هذا الموقف مع الأخذ في الاعتبار الصفات المميزة لنمو الزيتون ولأسواق التي يباع فيها .

(ج) كما يذكر المؤتمر أنه من الواجب أن تسمو مثل هذه التدابير على المجال المحلي مع اتخاذ إجراء دولي في هذا الصدد .

(د) كما يضع المؤتمر في الاعتبار ضرورة مواصلة العمل في نطاق الاتفاقية الدولية لزيت الزيتون سنة ١٩٥٦ المعدلة بروتوكول ٣ أبريل سنة ١٩٥٨

وفيما يلي الاتفاقية كما وافقت عليها الدول المتعاقدة .

القسم الأول

(مادة ١)

الأهداف العامة

أهداف هذه الاتفاقية هي :

١ - ضمان المنافسة العادلة بين الدول المصدرة لزيت الزيتون سواء أكانت متجهة له أم غير متجهة . وضمان أن تكون السلعة المسماة للدول المستوردة مطابقة لجميع المواصفات الواردة في العقود المبرمة .

٢ - تنفيذ أو تسهيل استخدام التدابير الموضوعية للتوسع في الانتاج والاستهلاك والتجارة الدولية لزيت الزيتون .

٣ - الحد من الأضرار الناتجة من تقلبات الواردات للأسواق .

٤ - الاستمرار وتبني العمل بالاتفاقية الدولية لزيت الزيتون سنة ١٩٥٦

٣ - لا ينطبق اسم زيت الزيتون بأي حال من الأحوال على رواسب الزيوت .

(مادة ٩)

١ - فيما يختص بأغراض التجارة الدولية فإننا نجد في المرفق (أ) من هذه الاتفاقية تعريفات لأنواع المختلفة من زيت الزيتون حيث يوضع لكل تعريف الخصائص المميزة له .

٢ - سيكون إطلاق هذه التعريفات إجبارياً لكل نوع من أنواع زيت الزيتون وسيظهر هذا خصائص كل نوع بصورة واضحة .

(مادة ١٠)

١ - تتعهد الحكومات المشتركة باتخاذ كافة التدابير اللازمة على النحو المنصوص عليه في تشريعاتهم . وذلك لتأكيد تطبيق المبادئ والشروط المنصوص عنها في المواد ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ من هذه الاتفاقية .

٢ - تتعهد الحكومات المشتركة بصفة خاصة بأن تمنع استخدام أي تعريف للنشأ ودليل المصدر وتحديد زيت الزيتون لأغراض التجارة الدولية بما يخالف المبادئ السابقة . ولهذا التمهيد سيطبق على كل ما هو مدون على العبوات والفواتير ، مستندات الشحن ، أو المستندات التجارية هذا بالإضافة إلى ما يستخدم في الإعلان ، والعلامات التجارية ، أسماء الماركات المسجلة ، في البيانات الإيضاحية المستخدمة في أسواق التجارة الدولية لزيت الزيتون . ذلك أن مثل هذه البيانات قد تشمل بيانات غير صحيحة أو قد يحدث التباس فيما يتعلق بمنشأ أو مصدر أو نوع زيوت الزيتون .

(مادة ١١)

١ - عندما يطلق تعريف المنشأ ودليل المصدر فإنه يمكن أن يطبق فقط على زيت الزيتون الخام المنتج في الدولة ، الاقليم أو منطقة معينة .

٢ - يحمل زيت الزيتون المخلوط أياً كان منشأ علامة الدولة المصدرة له . على أنه في حالة اعتداد وتصدير الزيت بواسطة الدولة التي تورد زيت الزيتون الخام المستعمل في الخلط فإنه يمكن إثباته بواسطة تعريف المنشأ للزيت الخام المستخدم في هذا الخلط . وإذا ما استخدم النوع المسقى (ريفيرا) وهو من الأسماء الشهيرة في التجارة الدولية تخطيط زيت الزيتون الخام والمكرر فإن هذه التسمية يجب أن تتبعها في جميع الحالات كلمة (نوع) فهذه الكلمة يجب أن تظهر مطبوعة على جميع الأوعية بحروف مميزة بنفس حجم وطريقة تقديم كلمة (ريفيرا) .

القسم الرابع

(مادة ٤)

الالتزامات العامة

تتعهد الحكومات المشتركة بعدم اتخاذ أية تدابير مخالفة للالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية أو لاهداف العامة المنصوص عليها في المادة الأولى .

(مادة ٥)

تتعهد الحكومات المشتركة باتخاذ التدابير التي تراها مناسبة لتسهيل تجارة وزيادة استهلاك زيت الزيتون .

(مادة ٦)

تعلم الحكومات المشتركة أنه رغبة في رفع مستوى معيشة السكان وتجنب الاتجاه إلى طرق المنافسة الغير شريفة في التجارة العالمية لزيت الزيتون فإنها ستبذل جهودها للحفاظ على المستويات العادلة في ظروف العمل التي تتعلق بزراعة وجمعيات زيت الزيتون وجميع أنواع الصناعات الأخرى المتفرقة عنها .

(مادة ٧)

تتعهد الحكومات المشتركة بإمداد المجلس بالأحصاءات والمستندات اللازمة لقيامه بوظائفه المنصوص عليها في الاتفاقية . وخاصة جميع المعلومات المطلوبة لأعداد الكشوف الخاص بزيت الزيتون ولتسنى له الاضطلاع بالسياسات القومية للحكومات المشتركة فيما يتعلق بزيت الزيتون .

القسم الخامس

(مادة ٨)

تحديد وتعريف زيت الزيتون

تعريف المنشأ ودليل المصدر في التجارة الدولية :

١ - يقتصر إطلاق اسم زيت الزيتون على الزيت المستخرج من الزيتون بصفة خاصة . دون خلطه مع أي نوع من أنواع الزيوت الأخرى الناتجة عن الفواكه أو الحبوب أو أية زيوت من الدهون الحيوانية .

٢ - تتعهد الحكومات المشتركة في الاتفاقية بعدم استخدام لفظ زيت الزيتون سواء كان اللفظ بمفرده أو مع ألفاظ أخرى والذي لا يمتشى مع نص هذه المادة وذلك في خلال عامين من تاريخ اعتبار هذه الحكومات أعضاء في الاتفاقية .

(مادة ١٢)

١ - تعرض على المجلس أية خلافات تنشأ عن تفسير الجمل الواردة في هذا القسم من الاتفاقية الخاص بتعريف المنشأ ودليل المصدر أو أية صعوبات قد تظهر في تطبيق هذه النصوص التي لم يمكن تسويتها بالتفاوض المباشر .

٢ - يسعى المجلس جاهدا إلى محاولة التوفيق في هذا الشأن بعد التشاور مع الاتحاد الدولي لزراع الزيتون ، وكذلك مع أحدا الهيئات المهنية المناسبة في دولة مستوردة بصفة رئيسية . كما قد يرى الاستعانة بالمكتب الدولي لحماية الممتلكات الصناعية ، والغرفة التجارية الدولية ، المكتب الدولي الدائم لتحليل الكيماوي . وإذا أصبح من الصعب الوصول إلى اتفاق فإنه في هذه الحالة سيكون لحكومات الدول المشتركة المعنية حق الرجوع إلى محكمة العدل الدولية كمرجع أخير .

القسم السادس

الإعلان على نطاق عالمي للنهوض باستهلاك زيت الزيتون

(مادة ١٣)

برامج الإعلان

١ - تتعهد الحكومات المشتركة في الاتفاقية بالتعاون معا في القيام بحملات إعلان واسعة النطاق بغرض المحافظة وزيادة استهلاك زيت الزيتون في العالم وتكون هذه الحملات مبنية على استخدام التحديد المستعمل لزيت الزيتون المشار إليه في المادة ٨ من هذه الاتفاقية .

٢ - تتخذ هذه الحملات طابع الحملات الثقافية والإعلانية بحيث تشير إلى الصفات العضوية والكيميائية والغذائية والنواحي العلاجية والخواص الأخرى لزيت الزيتون مع تجنب أي إشارة عن النوع أو المنشأ أو الدولة المصدرة له .

٣ - تستخدم موارد الاعلان طبقا للقواعد الآتية :

(أ) المحافظة والعمل على تنمية الأسواق الحالية .

(ب) خلق أسواق جديدة لزيت الزيتون .

(ج) أن تكون نفقات الاعلان مثمرة .

(مادة ١٤)

يتولى المجلس مهمة حملات الاعلان المنصوص عليها في المادة ١٣ سواء أكانت حملات عامة أم محدودة بمد التشاور مع المنظمات والوكالات المختصة بحيث يكون تكاليفها متناسبة مع الاعتمادات المعطاة لها لهذا الغرض .

(مادة ١٥)

يعتبر المجلس مسئولا عن توجيه الاعتمادات المخصصة لأغراض الاعلان كما يتولى إعداد تقدير الإيرادات والمصروفات الخاصة بالاعلان سنويا كالحق لميزانيته الخاصة .

(مادة ١٦)

صندوق الإعلان

١ - تتعهد الحكومات المشتركة والمنتجة أساسا لزيت الزيتون بأن تضع تحت تصرف المجلس لكل سنة محصولية للزيت لأغراض الاعلان مبلغ يعادل ٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي يكون قابلا للدفع بهذه العملة . ومع هذا فالمجلس الحق في تقدير أي جزء من اشتراكه يمكن لكل حكومة أن تدفعه بالعملات الأخرى .

ويمكن للمجلس رفع مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دولار المذكور بشرط ألا يتجاوز ٥٠٠,٠٠٠ دولار وذلك في حالة ما إذا وافقت جميع الدول المشتركة والمنتجة أساسا لزيت الزيتون . ويمكن تخفيض مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دولار المشار إليه سابقا وذلك في حالة ما إذا كان الانتاج الإجمالي للدول المشتركة في الاتفاقية يمثل أقل من ٨٠٪ من إنتاج العالم في خلال المدة المشار إليها في المادة الثالثة وفي هذه الحالة يخفض مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دولار إلى مبلغ يتناسب مع النصيب العالمي للانتاج الذي يمثله الانتاج الكلي للدول المنتجة أساسا والمشاركة في هذه الاتفاقية ، ويمكن لحكومات الدول المشتركة الأخرى بمقتضى اتفاق خاص مع المجلس دفع اشتراكات في صندوق الإعلان . وتضاف هذه الاشتراكات إلى الصندوق طبقا لما ورد في الفقرات السابقة لهذه الفقرة . وعلى أية حال فإن المجلس قد يعيد النظر في هذه الاشتراكات ويتخذ فيها قرارا بإجماع آراء الدول المشتركة والمنتجة رئيسيا

٢ - تساهم الحكومات المشتركة للدول المنتجة رئيسيا - كما هو مبين في المادة الثالثة في صندوق الإعلان طبقا للمعدلات المحددة لكل منها والواردة في الملحق (ب) من هذه الاتفاقية .

(مادة ١٧)

يمكن أن يعهد المجلس إلى بعض الأجهزة المتخصصة التي يختارها ، وممثل لزراع الزيتون وخدمات زيت الزيتون ومن بينها الاتحاد الدولي لزراع الزيتون للقيام بتنفيذ برامج الاعلان الفنية .

(مادة ١٨)

يمكن أن يقبل المجلس اشتراكات من الحكومات أو من بعض مصادر أخرى لأغراض الاعلان . وتضاف هذه الموارد إلى صندوق الاعلان كما هو وارد في المادة ١٦ من هذه الاتفاقية .

الجزء السابع

(مادة ١٩)

التدابير الاقتصادية

١ - وفي إطار الأهداف العامة المذكورة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية ومن أجل المساهمة في تحسين أوضاع سوق زيت الزيتون وتصحيح عدم التوازن بين الطلب والعرض في الأسواق الدولية نظرا لعدم انتظام المحصول أو أية أسباب أخرى فان المجلس سيقوم في بداية كل سنة محصولة للزيتون بدراسة تفصيلية لكشوف ميزان زيت الزيتون، وسيجري تقديرا لإحتياجات الإمداد والاحتياجات منه ، وذلك بناء على المعلومات التي تقدمها كل دولة عضو في هذه الاتفاقية وطبقا لما هو منصوص عليه في المادة السابعة منها أو بناء على أية معلومات أخرى تقدمها أية دولة مهتمة بالتجارة الدولية لزيت الزيتون ولولم تكن عضوا في الاتفاقية أو أية معلومات إحصائية يستطيع المجلس الحصول عليها .

٢ - تقوم الحكومات المشتركة في الاتفاقية باخطار المجلس رسميا في ميعاد لا يتجاوز أول مارس من كل عام بالفوائض الموجودة لديها من زيت الزيتون المتبقية بعد التصدير طبقا للفقرة ١ وأن تعان عن رغبتها فيما إذا كانت تنوى تصديره إلى الدول المشتركة أو إلى أية دول أخرى وذلك خلال السنة المحصولية الجارية .

٣ - تقوم حكومات الدول التي تعاني هجزا بعد تقدير كافة احتياجاتها من زيت الزيتون سواء أكان للاستهلاك أو التصدير باخطار المجلس رسميا في ميعاد لا يتجاوز أول مارس من كل عام ببيان الكميات المطلوب استيرادها وذلك خلال السنة المحصولية الجارية .

٣ - اشتراكات حكومات الدول المنتجة رئيسيا والتي لم يرد ذكرها في الملحق (ب) آنف الذكر والتي تصبح طرفا في هذه الاتفاقية ستحدد عن طريق استخدام معدل لكل منها بمقتضى اتفاق خاص بين المجلس والحكومة المعنية وتحسب بنسبة المعدلات المشار إليها في المرفق (ب) لهذه الاتفاقية فيما يختص بتلك الحكومات المذكورة .

٤ - يتم دفع الاشتراكات في صندوق الاعلان عن السنة المالية كلها بما في ذلك السنة المالية التي تم خلالها إيداع وثائق التصديق ، القبول ، التعديل أو الموافقة أيا كان ميعاد هذا الإيداع .

٥ - تدفع الاشتراكات في صندوق الاعلان في بداية كل سنة محصولة للزيتون وفي حالة أول سنة محصولة للزيتون طبقا لهذه الاتفاقية يكون دفعها بعد الدورة الأولى للمجلس مباشرة طبقا للظروف التي يقرها المجلس وبناء على ما يلى من فقرات .

٦ - تصبح اشتراكات حكومات الدول في صندوق الاعلان التي تكون طرفا في هذه الاتفاقية بعد أن تصبح نافذة المفعول مستحقة للدفع بمجرد أن يصبحوا طرفا في هذه الاتفاقية وذلك للسنة المحصولية الحالية للزيتون .

وفيما يختص بما يتبع بعد ذلك فيكون طبقا للشروط نفسها التي توضع للأطراف الأخرى .

٧ - في حالة التأخير في دفع اشتراكات الاعلان تطبق الشروط الواردة في الفقرة الخامسة من المادة ٣٤

٨ - في حالة إنهاء الاتفاقية وعدم امتدادها أو تجديد حترد المبالغ التي لم تسعمل في أغراض الاعلان للحكومات المشتركة بنسبة اشتراكهم الكلي في مصاريف الاعلان في خلال فترة صلاحية الاتفاقية الدولية لزيت الزيتون عام ١٩٥٦ وخلال مدة هذه الاتفاقية .

٩ - بالنسبة للقرارات الخاصة بالاعلان فان كل حكومة مشتركة من الدول المنتجة رئيسيا سيخصص لها عدد من الأصوات يتناسب مع نسبة اشتراكها في صندوق الاعلان طبقا لهذه المادة وأي جزء من صوت ينتج عن تطويع المعامل الموضوع طبقا لشروط هذه الاتفاقية يعتبر كصوت كامل وفي حالة قيام دولة بإبرام اتفاق خاص مع المجلس طبقا للفقرة الفرعية من الفقرة الأولى من هذه المادة بالمساهمة باشتراك في صندوق الاعلان فإنه يجب الحصول على عدد من الأصوات يتناسب مع اشتراكها وذلك في حالة ما إذا كانت الاتفاقية المبرمة سارية المفعول في خلال مدة سريان اتفاقية زيت الزيتون .

(ج) وضع مستويات موحدة لمخصائص الكيماوية والطبيعية لزيت الزيتون .

(د) وضع طرق موحدة لتحليل زيت الزيتون .

٣ - يقوم المجلس باتخاذ كافة التدابير التي من شأنها وضع مرجع للمعاملات التجارية العادلة والقياسية في التجارة الدولية لزيت الزيتون وخاصة فيما يتعلق بالحدود التي يسمح فيها بالتساح .

٤ - يقوم المجلس باتخاذ كافة التدابير التي من شأنها القضاء على المنافسة الغير عادلة في المستوى الدولي والتي تقوم بها دول غير أطراف في الاتفاقية أو أشخاص تابعين أو من رعايا هذه الدول .

٥ - يتعهد المجلس أيضا بفعل دراسات عن مسائل تتعلق بزيت الزيتون وباستقرار واتساع أسواقه .

وطلاوة على ذلك فقد عهد الى المجلس أعمال أخرى خاصة بجمع معلومات تفصيلية تتعلق بالمساعدات الخاصة التي تقدم في صور مختلفة لميادين النشاط لزيت الزيتون حتى يمكن اعداد أية مقترحات وتوصيات مناسبة للحفاظ على الأهداف العامة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذه الاتفاقية .

ويراعى أن تشمل جميع هذه الدراسات والأعمال أكبر عدد ممكن من الدول على أن تراعى الظروف العامة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول .

٦ - تقوم الحكومات المشتركة بإخطار المجلس بالتأخر التي وصلت اليها بعد بحث الاقتراحات والتوصيات المنصوص عليها في هذه المادة .

(مادة ٢٣)

١ - يتولى المجلس وضع لوائح الاجراءات التي تتناسب مع الشروط الواردة في هذه الاتفاقية . على أن تكون هذه اللوائح محددة طبقا لما هو مطلوب لكي تساعد على القيام بأداء وظيفته هذه الاتفاقية .

وفي حالة حدوث تناقض بين لوائح الاجراءات وبين شروط هذه الاتفاقية فان تلك الأخيرة هي التي تطبق .

٢ - سوف يتولى المجلس اعداد ونشر أية تقارير، دراسات ورسوم توضيحية وتحليل أو أية وثائق قد تعتبر ذات فح أو ضرورة .

٣ - يقوم المجلس باصدار تقرير مرة في السنة على الأقل عن أوجه نشاطه وتنفيذ هذه الاتفاقية .

٤ - يتولى مدير عام المجلس في ميعاد لا يتجاوز أول أبريل من كل عام إخطار جميع الحكومات المشتركة بكية الفائض والعجز من زيت الزيتون لدى الدول الأعضاء وغيرها من الدول الأخرى . وذلك خلال السنة المحسوبة الجارية وذلك لتسهيل المفاوضات المباشرة بين الدول المصدرة والمستوردة المشتركة في هذه الاتفاقية .

فاذا حصلت الحكومات المشتركة على مثل هذه المعلومات أمكنها إخطار المجلس في أسرع وقت ممكن بالتأخر الايجابية التي أمكنها الحصول عليها .

٥ - يقوم المجلس في ميعاد لا يتجاوز ٣١ مايو بفعل تقدير إجمالي حديث للواردات والاحتياجات من زيت الزيتون . كما يتولى دراسة مركز السوق والاستفادة بجميع البيانات التي أمكن الحصول عليها في هذا التاريخ ويقدم اقتراحاته بالتدابير التي يراها مناسبة للدول الأعضاء .

(مادة ٢٠)

يتابع المجلس دراسته بفرض اتخاذ التوصيات وإبلاغها للحكومات المشتركة في أسرع وقت ممكن لضمان استقرار وثبات سوق زيت الزيتون لفترات طويلة باستخدام التدابير المناسبة لتشجيع التجارة الدولية .

القسم الثامن

(مادة ٢١)

مجلس زيت الزيتون

يتولى مجلس زيت الزيتون ادارة هذه الاتفاقية .

(مادة ٢٢)

وظائف المجلس

١ - في إطار وظائف المجلس الادارية طبقا لشروط الاتفاقية وبجانب الواجبات المتصلة بالاعلان . يلتزم المجلس باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاستقرار وتوسيع الاقتصاد العالمي لزيت الزيتون بكل الوسائل التي في قدرته في ميادين الانتاج والتجارة والاستهلاك .

٢ - يبحث المجلس في الطرق والوسائل التي من شأنها ضمان الزيادة في استهلاك زيت الزيتون ويقوم بإبلاغ الحكومات المشتركة وبصفة خاصة توصيات تتعلق :

(أ) اتباع واستخدام طرق دولي موحدة فيما يتعلق بصفقات زيت الزيتون .

(ب) إنشاء مجالس تحكيم دولية للنظر في المنازعات المتعلقة بصفقات زيت الزيتون .

(مادة ٢٥)

اجتماعات المجلس

- ١ - يكون مقر المجلس في مدريد ما لم يقرر المجلس غير ذلك بأغلبية ثلثي الأصوات وبمقدد دوراته في هذا المكان ما لم يقرر المجلس بصفة استثنائية عقد دورة معينة في مكان آخر .
- ٢ - يجتمع المجلس مرتين في سنة على الأقل وذلك طبقاً لأحكام المادة ١٩ من هذه الاتفاقية .

٣ - يمكن لرئيس المجلس دعوة المجلس إلى الإنعقاد في أي وقت كما أنه له الحق في دعوته للاجتماع وذلك في الحالات الآتية :

- (أ) إذا تقدمت بطلب خمسة حكومات مشتركة .
- (ب) إذا طلبت ذلك حكومة أو أكثر من الحكومات المشتركة التي تمتلك ١٠٪ على الأقل من مجموع الأصوات .
- (ج) إذا طلبت ذلك اللجنة التنفيذية .
- (د) إذا تقدم أحد الأعضاء للمجلس بدعوى ضد إحدى قرارات اللجنة المذكورة آنفاً طبقاً للفقرة ٨ من المادة ٣٠ من هذه الاتفاقية .

٤ - يجب إرسال دعوات دورات الاجتماع الميمنة في الفقرة ٢ من هذه المادة قبل موعد انعقاد الاجتماع الأول لكل منها بثلاثين يوماً على الأقل .

أما دعوات الاجتماع المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة فيجب إرسالها قبل موعد انعقاد الدورة الأولى لكل منها بسبعة أيام على الأقل .

(مادة ٢٦)

- ١ - يتطلب النصاب القانوني اللازم لانعقاد أي اجتماع المجلس توفراً ثنائي مجموع عدد الأصوات على أنه يكون من المفهوم أن هذا النصاب يتضمن أصوات ما لا يقل عن اثنين من حكومات الدول المشار إليها في الفقرة ٥ من المادة ٣ من هذه الاتفاقية وإذا لم يتوفر النصاب القانوني في اليوم المحدد لاجتماع المجلس وذلك طبقاً لما جاء في المادة ٢٥ يؤجل الاجتماع المذكور لمدة ٢٤ ساعة . ويعد حضور ممثلين يمتلكون ٥٠٪ على الأقل من مجموع الأصوات للحكومات المشتركة بمثابة نصاب قانوني .

(مادة ٢٧)

يمكن للمجلس أن يخذ قرارات بدون عقد اجتماع وذلك بتبادل المراسلات بين رئيس المجلس والحكومات المشتركة بشرط ألا يكون هناك أي اعتراض على هذا الإجراء من جانب أي من الحكومات المشتركة .

٤ - يمكن أن يحول المجلس إلى اللجنة التنفيذية المنشأة طبقاً للشروط الواردة في المادة ٣٠ حق ممارسة كل من سلطاته وكل من وظائفه فيما عدا الفقرة ١ من المادتين ١٦ ، ٢٥ وكذلك الفقرات ٢ ، ٣ من المادة ٣٣ وقد يسحب المجلس في أي وقت مثل هذا الحق .

٥ - يمكن للمجلس أن يبين مثل هذه المهام الخاصة التي يراها نافعة لمعاونته في القيام بوظائفه طبقاً لهذه الاتفاقية .

٦ - يمكن للمجلس القيام بوظائف أخرى تكون ضرورية لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

(مادة ٢٤)

تكوين المجلس

١ - طبقاً لأحكام الفقرة ٢ من هذه المادة فإن كل حكومة مشتركة سوف تكون مضمواً في المجلس ولها الحق في التصويت وسوف يكون لها الحق في التمثيل في المجلس عن طريق إيفاد مندوب ، ويمكن لها تعيين مناوئين الذين يمكنهم اصطحاب أي عدد من المستشارين ترى كل حكومة مشتركة إيفادهم عند انعقاد اجتماعات المجلس .

٢ - إن الحكومة المشتركة التي تكون مهمتها أساساً باستيراد أو استهلاك زيت الزيتون والتي تمثل في المحافل الدولية واحدة أو أكثر من المستعمرات أو المناطق ذات الحكم الذاتي المهمة أساساً بانتاج أو تصدير زيت الزيتون - أو العكس بالعكس - فانه يحول لها إما التمثيل المشترك في المجلس مع المستعمرة أو المناطق ذات الحكم الذاتي التي تقوم بتمثيلها في المحافل الدولية أو إذا كانت ترغب في أن يكون هناك تمثيل منفصل لمثل هذه المنطقة أو المناطق .

٣ - ينتخب المجلس من بين أعضاء وفود الحكومات المشتركة رئيساً للمجلس والذي لا يحق له الاشتراك في التصويت وتحدد مدة عمله لفترة عام محصولى واحد للزيتون . وفي حالة ما إذا أراد رئيس المجلس الإداء بصوته فإن حقه في التصويت سوف يبطل أيضاً من وفده حكومته . وسوف لا يتلقى رئيس المجلس أية مكافأة .

٤ - ينتخب المجلس أيضاً من بين أعضاء الوفود أو الحكومات المشتركة نائباً لرئيس المجلس ويحق له التصويت إلا في حالة قيامه برئاسة المجلس . وفي هذه الحالة فإن حقه في التصويت سوف يذقل إلى عضو آخر من وفد بلاده وتحدد مدة عمله لفترة عام محصولى واحد للزيتون - وسوف لا يتلقى أية مكافأة .

والقرار الذي يتخذ بهذه الطريقة يبلغ إلى الحكومات الأعضاء في أسرع وقت ممكن كما يدخل في محضر الاجتماع التالي للجلس .

(مادة ٢٨)

١ - طبقاً لأحكام الفقرة التاسعة من المادة ١٦ يكون عدد الأصوات المخصصة لكل دولة مشتركة هو المنصوص عليه في الملحق (ج) .

٢ - وإلى أن يتم التصديق على هذه الاتفاقية بواسطة كل من الدولتين المخصص لها أكبر عدد من الأصوات في الملحق (ج) تظل أحكام المواد ٢٦ ، ٢٨ و ٢٩ والفقرة ١ من المادة ٣٣ من الاتفاقية الدولية لزيت الزيتون لعام ١٩٥٦ الواردة في الملحق (د) من هذه الاتفاقية سارية المفعول .

٣ - عدد الأصوات المخصصة للدول التي لم ترد ذكرها في الملحق (ج) والتي تصبح أطراف في هذه الاتفاقية تحددها اتفاقية خاصة تعقد بين المجلس وكل حكومة معنية حسب أهمية تلك الدول في اقتصاديات زيت الزيتون .

(مادة ٢٩)

١ - تتخذ قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين على أن تتضمن هذه الأغلبية أصوات ثلاث دول على الأقل . وهذا إذا لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية .

٢ - يجوز لحكومة إحدى الدول المنتجة رئيسياً تفويض مندوب دولة أخرى من الدول المنتجة رئيسياً بتمثيل مصالحها وبممارسة حقها في التصويت في اجتماع أو أكثر من اجتماعات المجلس وتقديم وثيقة التفويض إلى المجلس بعد قبولها منه .

٣ - يجوز لمندوب الدولة المنتجة رئيسياً بالإضافة إلى حقوق التصويت المخول له من قبل بلده أن يمثل مصالحها ويمارس حق التصويت لدولة أخرى من الدول المنتجة رئيسياً .

٤ - يجوز لحكومة إحدى الدول المشتركة والمستوردة رئيسياً أن تفوض مندوب دولة أخرى مستوردة رئيسياً بتمثيل مصالحها وبممارسة حقها في التصويت في اجتماع أو أكثر من اجتماعات المجلس وتقديم وثيقة التفويض إلى المجلس بعد قبولها .

٥ - يجوز لمندوب الدولة المستوردة رئيسياً بالإضافة إلى حقوق التصويت المخول له من قبل بلده أن يمثل مصالحه ويمارس حق التصويت لعدة دول من الدول المستوردة رئيسياً .

(مادة ٣٠)

اللجنة التنفيذية

١ - إذا تكوّن المجلس مما لا يقل عن ١٨ عضواً ففي هذه الحالة يشكل لجنة تنفيذية مكونة من :

(أ) ممثلي حكومات سبع دول من مجموعة الدول المنتجة والمنتجة رئيسياً على أن يكون من بينها خمس دول ذات أعلى إنتاج لزيت الزيتون في هذه المجموعة .

(ب) ممثلي حكومات خمس دول من مجموعة الدول المشتركة والمستوردة رئيسياً على أن تشمل اثنين من الدول ذات أعلى واردات من زيت الزيتون في هذه المجموعة الثانية .

٢ - يجوز للمجلس تشكيل لجنة تنفيذية مكونة من $\frac{2}{3}$ ، $\frac{1}{3}$ على التوالي من ممثلي حكومات الدول المشتركة والمنتجة رئيسياً ، الدول المستوردة رئيسياً وذلك في حالة ما إذا كان عدد أعضاء المجلس أقل من ١٨ عضواً .

٣ - يعين أعضاء اللجنة التنفيذية لمدة ستة محصلية واحدة للزيتون وذلك بناء على اقتراح كل من المجموعتين المشار إليهما في الفقرة الأولى من هذه المادة ويجوز إعادة انتخابهم .

٤ - تمارس اللجنة التنفيذية سلطاتها ووظائفها المخولة لها من المجلس طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٣ .

٥ - يصبح رئيس المجلس رئيساً للجنة التنفيذية وليس له الحق في التصويت .

٦ - تقوم اللجنة بوضع لوائحها الإجرائية بشرط موافقة المجلس .

٧ - يكون لكل عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية صوت واحد وتتخذ قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين .

٨ - يحق لأية حكومة مشتركة أن ترفع الأمر إلى المجلس ضد أي قرار من قرارات اللجنة التنفيذية وذلك طبقاً للإجراء الذي يقره المجلس ويوقف قرار اللجنة التنفيذية حين ظهور ندبة الشكوى وفي حالة ما إذا اختلف قرار المجلس عن قرار اللجنة التنفيذية فإنه يجب تهديد الأخير تبعاً له .

٢ - يقوم المجلس خلال دورته الأولى بالاقتراع على الميزانية الإدارية والتي تشمل أول سنة محصولية للزيتون كما يحدد قيمة الاشتراك التي يجب على كل دولة مشتركة دفعه .

كما يقوم المجلس خلال دورة أكتوبر من كل عام بالاقتراع على الميزانية الإدارية للسنة المحصولية المناظرة للزيتون كما يحدد قيمة اشتراك كل حكومة عن هذه السنة المذكورة .

٣ - يحدد المجلس الاشتراك الابتدائي لكل دولة مشتركة تصبح طرفاً في هذه الاتفاقية طبقاً للسادة ٣٦ وذلك على أساس عدد الأصوات المخصصة للدولة المذكورة والجزء الباقي من السنة المحصولية الجارية للزيتون وبالتسوية للاشتراكات المحددة للحكومات المشتركة الأخرى عن السنة المحصولية الجارية للزيتون . فانها لا تعدل .

٤ - تصبح الاشتراكات مسنحة الدفع طبقاً لهذه المادة في بداية كل سنة محصولية للزيتون والتي على أساسها تم تحديد الاشتراكات ويتم الدفع بعملة الدولة التي يوجد بها مقر المجلس .

٥ - يولف حق أية حكومة مشتركة في التصويت والتي لم تتمكن من تسديد اشتراكها في موعد انعقاد اجتماع المجلس التالي الذي يلي نهاية السنة المحصولية للزيتون التي تم على أساسها تحديد الاشتراك وذلك إلى حين دفع اشتراكها، وعلى أية حال فإنه لا يمكن حرمانها من أية حق من حقوقها أو التزاماتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إلا بناء على قرار من المجلس .

٦ - يقوم المجلس بعد دورة أبريل بفشر بيان ممتد لإيراداته ومصروفاته خلال السنة المحصولية المنصرفة للزيتون .

٧ - في حالة انتهاء الاتفاقية وما قبل ذلك يقوم المجلس باتخاذ الخطوات الضرورية وتسوية ديونه، وتسليم سجلاته، والتصرف في الفائض من الأموال الموجودة في تاريخ نهاية هذه الاتفاقية .

القسم الحادي عشر

(مادة ٣٤)

التعاون مع المنظمات الأخرى

يقوم المجلس باتخاذ التدابير المناسبة للتشاور والتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات الحكومية وغير الحكومية أو المؤسسات كما يتخذ كافة الترتيبات اللازمة لتمكين ممثلي هذه الهيئات من حضور اجتماعاته .

(مادة ٣١)

١ - يلحق بالمجلس سكرتارية تتكون من المدير ومن الموظفين اللذين للقيام بأعمال المجلس وأعمال اللجنة التنفيذية واللجان الملحقة بها - ويقوم المجلس بتعيين المدير وتحديد اختصاصاته . أما تعيين الموظفين فيتم طبقاً للوائح التي يضعها المجلس ولا يجوز لهم القيام بأي عمل خارج هيئة السكرتارية أو لبل أية وظيفة أخرى .

٢ - يعتبر شرطاً لتعيين في وظيفة المدير وهيئة السكرتارية ألا تكون لهم مصالح تجارية أو مالية مباشرة أو غير مباشرة في أي قطاع من قطاعات زراعة أو صناعة الزيتون . وإن وجدت لهم مصالح فيجب عليهم التخلي عنها .

٣ - تكون مسؤوليات المدير والموظفين لها الصفة الدولية وفي حالة قيامهم بمهام وظائفهم يجب ألا يتلقوا تعليمات من أية حكومة أو سلطة أخرى خارج الهيئة . ويجب عليهم الامتناع عن إتيفاء أي عمل لا يتماشى مع مركزهم كموظفين دوليين .

٤ - تلتزم الحكومات باحترام الصفة الدولية لمسؤوليات وأعمال وظيفي السكرتارية وألا تأتي بأي عمل من شأنه التأثير على قيامهم بمهام ووظائفهم .

القسم التاسع

(مادة ٣٢)

الدستور والمزايا والحصانات

١ - تخول هذه الاتفاقية للمجلس السلطة القانونية اللازمة لانجاز المهام المفقاة على طاقته داخل كل دولة مشتركة حسبما تسمح بذلك تشريعاتها .

٢ - تنفي أموال المجلس ومرتبقات موظفيه من الضرائب وذلك في الحدود التي يسمح بها تشريع الدولة التي يوجد بها مقره .

القسم العاشر

(مادة ٣٣)

الأحكام المالية

١ - تحصل المجلس نفقات رئيس المجلس بينما تحصل الحكومات نفقات مندوبيها لدى المجلس ونفقات أعضاء اللجنة التنفيذية ويكون مساهمة كل حكومة مشتركة في الميزانية الإدارية لكل سنة محصولية للزيتون متناسبة مع عدد الأصوات التي تملكها كل دولة وذلك عند الموافقة على ميزانية هذه السنة .

القسم الثاني عشر

(مادة ٣٥)

المنازعات والشكاوى

١ - فيما عدا المنازعات المشار إليها في المادة ١٣ والخاضعة بتفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية والتي لم يمكن حلها بواسطة المفاوضات تعرض على المجلس لاتخاذ قرار فيها بعد عرض الأمر على لجنة استشارية تشكل طبقاً للوائح إجراءات المجلس وبناء على طلب الحكومة المشتركة التي تكون طرفاً في النزاع .

٢ - يقدم رأى اللجنة الاستشارية مصحوباً بالأسباب إلى المجلس الذى يقوم بتسوية النزاع مع مراعاة بحث كافة المعلومات اللازمة .

٣ - يعرض على المجلس أى شكوى بشأن عدم قيام أى من الحكومات المشتركة بالتزاماتها التي تفرضها هذه الاتفاقية وذلك بناء على طلب من الحكومة المشتركة الشاكية . ويتخذ المجلس قراراً في موضوع الشكوى أو بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

٤ - بناء على أخذ الأصوات في المجلس تعتبر أية حكومة مشتركة قد ارتكبت أمراً مخالفاً لهذه الاتفاقية .

٥ - للمجلس الحق في توقيع عقوبات على الحكومة المشتركة التي تخالف أحكام هذه الاتفاقية إذا ما رأى ذلك والتي تتراوح ما بين الإنذار إلى حرمان الحكومة المعنية من حق التصويت إلى أن تخضع لالتزاماتها أو تستبعد هذه الحكومة من الاتفاقية .

القسم الثالث عشر

(مادة ٣٦)

التوقيع والتصديق والقبول والموافقة

الإنتظام وسريان المفعول

١ - تظل هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع حتى ٣٠ يونيو عام ١٩٦٣ للحكومات التي دعيت لحضور مؤتمر الأمم المتحدة لزيت الزيتون لعام ١٩٦٣ .

٢ - ترفع هذه الاتفاقية إلى الدول الموقعة للتصديق عليها وقبولها أو للوفاقة عليها وذلك طبقاً لإجراءاتها الدستورية . وتودع وثائق التصديق ، القبول أو الموافقة لدى حكومة أسبانيا التي تعتبر الحكومة المودعة لديها الاتفاقية .

٣ - تظل هذه الاتفاقية مفتوحة للإنتظام أية دولة دعيت لحضور مؤتمر الأمم المتحدة لزيت الزيتون ويصبح الإنتظام نافذ الأثر بإيداع وثائق الإنتظام لدى الحكومة المودعة لديها الاتفاقية ويجوز لأية دولة عضو في الأمم المتحدة أو في هيئة الأغذية والزراعة أن تنضم إلى هذه الاتفاقية بعد أن تصبح سارية المفعول .

٤ - تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول في أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ إذا ما صدقت وقبلت ووافقت أو انضمت إليها حكومات خمس دول منتجة أساسياً وحكومة دولتين مستوردة أساسياً أو في أى تاريخ لاحق يتحقق فيه هذه الشروط وعلى أية حال فإنه في حالة ما إذا تم التصديق والقبول والموافقة أو الإنتظام إلى هذه الاتفاقية من حكومات ٤ دول فقط من الدول المنتجة أساسياً وحكومة دولتين مستوردة أساسياً في أول أكتوبر عام ١٩٦٣ فإن هذه الاتفاقية تصبح سارية المفعول من هذا التاريخ بناء على اتفاق متبادل من هذه الحكومات .

٥ - تصبح الدولة طرفاً في هذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ إيداع وثائق التصديق والقبول والموافقة أو الإنتظام لدى الحكومة المودعة لديها الاتفاقية ومن التاريخ الذى تصبح فيه هذه الاتفاقية سارية المفعول طبقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة أيهما كان لاحقاً .

٦ - قد تكون الاتفاقية سارية المفعول بصفة مؤقتة ولهذا الغرض ترسل الحكومة الموقعة التي تقوم ببحث التصديق والقبول أو الموافقة على الاتفاقية طبقاً لإجراءاتها الدستورية إخطاراً بأسرع ما يمكن إلى الحكومة المودعة لديها الاتفاقية في ميعاد أقصاه ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ويعتبر ذلك مسارياً في الأثر لوثيقة التصديق والقبول أو الموافقة .

٧ - الحكومات الموقعة التي لم تصدق وتقبل أو توافق على هذه الاتفاقية ولكنها أرسلت إخطاراً طبقاً لنص الفقرة السابقة من هذه المادة يمكن لها إذا مارقت في الاشتراك في أعمال المجلس بصفة مراقبين ليس لهم حق التصويت .

٨ - يمكن للحكومات الموقعة التي أرسلت إخطاراً طبقاً لنص الفقرة ٦ من هذه المادة إبلاغ الحكومة المودعة لديها الاتفاقية بأنها تقوم مؤقتاً بتطبيق هذه الاتفاقية كما تعتبر أية حكومة قدمت مثل هذا الإخطار طرفاً في هذه الاتفاقية بصفة مؤقتة لها حقوق وواجبات العضو إلى أن تقوم بإيداع وثيقة التصديق والقبول أو الموافقة أو لغاية أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ أيهما أقرب وإذا لم تتمكن تلك الحكومة في ميعاد غايتها أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ من إيداع الوثيقة فإنه يبطل اعتبارها طرفاً في هذه الاتفاقية بصفة مؤقتة ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك - ويمكن لها الاشتراك في أعمال المجلس كمرقب ليس له حق التصويت .

- ٢ - يمكن استخدام الإجراء المنصوص عليه في المادة ٢٧ الخاص بتبادل المراسلات إذا ما طلبت الحكومة المعنية ذلك .
- ٣ - يضع المجلس ميعاد محدد لكل حكومة مشتركة تخضع في خلاله الحكومة المودعة لديها الاتفاقية بقبولها التعديل أو عدم قبوله والمنصوص عليه في الفقرات ١ ، ٢ من هذه المادة .

٤ - في حالة موافقة جميع الحكومات المشتركة على التعديل قبل الميعاد النهائي المنصوص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة . اعتبر هذا التعديل نافذ المفعول مباشرة بعد استلام الحكومة المودعة لديها الاتفاقية لآخر موافقة . وعلى هذه الأخيرة إخطار المجلس مباشرة بالتعديل .

٥ - في حالة عدم قبول الحكومات المشتركة التعديل التي تمتلك ثلثي الأصوات في الميعاد النهائي المنصوص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة فإن هذا التعديل لا يصبح نافذ المفعول .

٦ - في حالة قبول التعديل في الميعاد النهائي المنصوص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة من حكومات الدول المشتركة التي تمتلك ثلثي الأصوات وليس من حكومات جميع الدول المشتركة فإن التعديل :

(أ) يصبح نافذ المفعول بالنسبة للحكومات المشتركة التي أرسلت إخطارا بقبولها طبقا للفقرة ٣ من هذه المادة في بداية السنة المحسوبة للزيتون مباشرة عقب الميعاد النهائي وطبقا لأحكام هذه الفقرة .

(ب) يقرر المجلس مباشرة ما إذا كانت طبيعة التعديل الذي لم توافق عليه الحكومات المشتركة تقتضي بارجائه وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا التعديل طبقا للفقرة (أ) بعاليه ويقوم المجلس بإبلاغ الحكومات المشتركة بذلك وإذا ما قرر المجلس أن طبيعة التعديل تقتضي بذلك فإن الحكومات المشتركة تقوم بإخطار المجلس قبل التاريخ الذي يصبح فيه التعديل نافذ المفعول طبقا للفقرة (أ) بعاليه بما إذا كانت لا تزال تعتبر أن هذا التعديل غير مقبول . وتوجب تلقائيا قرارات الحكومات المشتركة التي قررت هذا بالإضافة إلى هؤلاء الذين لم يعلنوا قرارهم اعتبارا من تاريخ نفاذ مفعول التعديل وعلى أية حال فإذا أقيمت أية من هذه الحكومات المجلس بأن عدم إمكانها الموافقة على التعديل قبل نفاذ مفعوله طبقا للفقرة (أ) بعاليه كان نتيجة صعوبات دستورية خارجية خارجة عن إرادتها فله أن يؤجل الإجراء لحين التغلب على هذه الصعوبات على أن تخاطر الحكومة المشتركة المجلس بقرارها .

٩ - تقوم الحكومة المودعة لديها الاتفاقية بإبلاغ جميع أعضاء الأمم المتحدة وهيئة الأيدية والزراعة بأى توقيع أو قبول أو تصديق وموافقة لهذه الاتفاقية أو أى انضمام لها بعد ذلك كما تبلغهم بأية تحفظات أو شروط مرافقة كما تقوم بإبلاغ الحكومات المشتركة بأية إخطارات طبقا للفقرة ٦ من هذه المادة أو أى عمل طبقا للفقرة ٨ من المادة المذكورة .

القسم الرابع عشر

(مادة ٣٧)

المدة ، التعديل ، الايقاف ، الانسحاب ،

الانقضاء ، التجديد

١ - تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ما لم تتوفر في الشروط الخاصة بسريان مفعولها المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٣٦

٢ - يبلغ المجلس الحكومات المشتركة في الوقت الملائم بتوصياته بشأن امتداد أو تجديد هذه الاتفاقية .

٣ - في حالة إنهاء هذه الاتفاقية وفي غير حالة الامتداد أو التجديد يقوم المجلس بتصفية عملياته والأموال التي يديرها طبقا للشروط التي يضعها بحيث يؤخذ في الاعتبار أحكام هذه الاتفاقية وتطبيق هذه الأحكام والبنود الأخرى الخاصة بالتصفية يستمر المجلس في أعماله كلما كان ذلك ضروريا ويمارس سلطات وظيفته المخولة له طبقا لهذه الاتفاقية حتى يقضى من أداء أعماله الضرورية .

٤ - في حالة إجراء مفاوضات لعقد اتفاقية لامتداد أو تجديد الاتفاقية الحالية وقبل إنهاؤها بتسليم عدد كاف من التوقيعات لتجعلها سارية المفعول طبقا للأحكام المختصة بعد التصديق والقبول أو الموافقة وإذا لم تصبح هذه الاتفاقية الجديدة سارية المفعول بصفة مؤقتة أو نهائية في تاريخ إنهاء الاتفاقية الحالية فإنه في هذه الحالة يمتد العمل بالاتفاقية الحالية لحين سريان مفعول الاتفاقية الجديدة بشرط ألا تتجاوز فترة الامتداد هذه ١٢ شهرا .

(مادة ٣٨)

١ - في حالة ما إذا طرأت ظروف يراها المجلس أو إحدى الحكومات المشتركة قد تؤدي إلى عرقلة أو التهديد بعرقلة ازاء هذه الاتفاقية يمكن للمجلس أن يوصى الحكومات المشتركة بتعديلها .

٧ - يضع المجلس اللوائح التي يتم بمقتضاها إيقاف الحكومة المشتركة طبقاً لنص الفقرة (ب) للبند ٦ من هذه المادة والتي يبيدها إلى وضعها السابق وذلك بالإضافة إلى اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة .

(مادة ٣٩)

١ - إذا رأت إحدى الحكومات المشتركة أن مصالحها معرضة للخطر بسبب عجز إحدى الحكومات الموقعة في التصديق أو في قبول هذه الاتفاقية أو بسبب شروط أو تحفظات مرتبطة بالتوقيع والتصديق أو الموافقة أو القبول، عليها إخطار الحكومة المودعة لديها للاتفاقية وعلى هذه الأخيرة إخطار المجلس الذي يقوم بمبحث الطلب إما في أولى جلساته أو في إحدى جلساته المقبلة التي تعقد في خلال شهر على الأكثر من تاريخ استلام هذا الإخطار وإذا ما رأت الحكومة المشتركة أن مصالحها ما زالت معرضة للخطر بعد بمبحث المجلس لطلبها فلها الحق في الانسحاب من هذه الاتفاقية بعد إرسال إخطار بانسحابها إلى الحكومة المودعة لديها الاتفاقية في خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ إخطارها بقرار المجلس .

٢ - تطبق الإجراءات الواردة في الفقرة ١ من هذه المادة في الحالات الآتية :

(١) إذا ما أطلعت إحدى الحكومات المشتركة عدم قيامها بالتزاماتها طبقاً لهذه الاتفاقية لظروف خارجة عن إرادتها .

(ب) إذا رأت إحدى الحكومات المشتركة أن مصالحها معرضة لخطر جسيم نتيجة انسحاب حكومة مشتركة أخرى أو نتيجة الانسحاب المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٤٢ لكل أو بعض الأقاليم التي لا تحكم نفسها والتي تنوب عنها حكومة مشتركة أخرى .

(ج) إذا رأت إحدى الحكومات المشتركة أن مصالحها طبقاً لهذه الاتفاقية معرضة لخطر جسيم بسبب إجراء اتخذته حكومة مشتركة أخرى وذلك في حالة عدم سحب هذا الإجراء أو تعديله طبقاً لتوصيات المجلس بناء على شكوى مقدمة إليه .

(د) إذا رأت إحدى الحكومات المشتركة أن مصالحها معرضة لخطر جسيم نتيجة لقرار اتخذته المجلس بموجب السلطة الممنوحة له أو نتيجة لإجراء أي تعديل طبقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة (ب) بند ٦ من المادة ٣٨

٣ - للحكومة المشتركة الانسحاب من الاتفاقية بعد إخطار الحكومة المودعة لديها الاتفاقية إذا ما تورطت في أعمال عدائية .

٤ - أي انسحاب يتم طبقاً للشروط المنصوص عليها في الفقرات ١ ، ب ، ج ، د من البند ٢ أو الشروط المنصوص عليها في البند ١ ، ٣ ، ٤ يعتبر نافذاً اعتباراً من تاريخ استلام الحكومة المودعة لديها الاتفاقية إخطارها .

(مادة ٤٠)

١ - على الحكومة المودعة لديها الاتفاقية إخطار جميع الحكومات المشتركة في أقرب وقت بأي إخطار للانسحاب يصل إلى علمها طبقاً المادة ٣٩ من هذه الاتفاقية .

يجب على أية حكومة مشتركة تنسحب أو توقف من هذه الاتفاقية خلال فترة تقديم طلبها أداء جميع التزاماتها فيما يتعلق باشتراكها في المجلس ومراعاة تنفيذ أية ارتباطات تكون قد تمهدت بها قبل تاريخ نفاذ الانسحاب أو الإيقاف .

٢ - ليس للحكومة المشتركة التي تنسحب من هذه الاتفاقية خلال فترة العمل بها الحق في المطالبة بأي جزء من إيرادات تصفية الحسابات من موجودات المجلس وذلك في حالة انقضاء هذه الاتفاقية .

القسم الخامس عشر

(مادة ٤٢)

التطبيق الإقليمي

١ - تخطر أية حكومة عند التوقيع والتصديق والقبول أو الموافقة على هذه الاتفاقية الحكومة المودعة لديها الاتفاقية برغبتها في امتداد الاتفاقية إلى كل أو جزء من الأقاليم التابعة لها والتي تمثلها في الشؤون الدولية . وتطبق هذه الاتفاقية اعتباراً من تسليم هذا الإخطار للأقاليم المذكورة .

٢ - يجوز لأية حكومة مشتركة طبقاً لأحكام المادة ٣٩ الخاصة بالانسحاب إخطار الحكومة المودعة لديها الاتفاقية بالانسحاب كل أو جزء من الأقاليم التابعة لها والتي تمثلها في الشؤون الدولية .

٣ - تقوم الحكومة المودعة لديها الاتفاقية بإبلاغ الحكومات المشتركة بجميع إخطارات الانسحاب التي تسلمتها وذلك طبقاً للفقرة الأولى والثانية من هذه المادة . مصداقاً لما تقدم فقد أمضى الموقعون أدناه والمفروضون من قبل حكوماتهم هذه الاتفاقية في التاريخ المدون أمام توقيعاتهم .

ملحوظة : خليط زيت الزيتون المترسب والمكرر وزيت الزيتون الخام يستخدم عادة في الاستهلاك المنزلي في دول متجة معينة ويطلق عليه مخلفات الزيت المكرر وزيت الزيتون ، وهذا الخليط لا يمكن تسميته بأى حال من الأحوال "زيت زيتون" .

٦ - زيت الزيتون المترسب للأغراض الفنية : وهو الزيت الناتج من مخلفات الزيتون .

مرفق (ب)

المعدلات المحددة لكل من الدول المنتجة رئيسيا التي يحسب على أساسها الاشتراكات التي تدفع في صندوق الاملان

الجزائر	١,٦٧
اليونان	٤,٠٠
اسرائيل	٠,٢٥
ايطاليا	٣٣,٦٧
ليبيا	٠,٤١
مراكش	١,٠٠
البرتغال	٢,٣٤
اسبانيا	٤٥,٣٣
تونس	١٠,٠٠
تركيا	١,٣٣
المجموع	١٠٠

مرفق (ج)

الدول المنتجة رئيسيا

الجزائر	٤٠
اليونان	١٨٠
اسرائيل	٢٠
ايطاليا	٤٢٠
ليبيا	٢٥
مراكش	٤٠
البرتغال	١٢٠
اسبانيا	٤٢٠
تونس	١١٠
تركيا	١٠٠

تكون النصوص الانجليزية والفرنسية والاسبانية لهذه الاتفاقية هي الاصول المعتمدة بالتساوي ويودع الاصل لدى حكومة اسبانيا التي تقوم بارسال نسخ معتمدة منها إلى جميع الحكومات الموقعة أو المنضمة .

مرفق (أ)

تحديد وتعريف زيت الزيتون في التجارة العالمية

١ - زيت الزيتون الخام : قد يستعمل أيضا لفظ زيت الزيتون النقي الخام لزيت الزيتون الذي ينتج بطريقة ميكانيكية ويكون خاليا من أى مزيج أو أنواع أخرى من الزيوت أو الزيوت المستخلصة بطريقة أخرى ويمكن تقسيمه إلى الآتى :

(أ) ممتاز : وهو زيت الزيتون الذى له طعم مطبووط تماما ويحتوى على حموضة أقصاها على سبيل المثال - حامض زيتيك بنسبة ١ جم لكل ١٠٠ جم .

(ب) جيد : وهو زيت الزيتون الذى له نفس الخصائص السابقة فيما عدا نسبة الحموضة فهو يحتوى على ١,٥ جم لكل ١٠٠ جم (حامض زيتيك) .

(ج) عادى : قد يستعمل لفظ شبه جيد بدلا من لفظ عادى وهو زيت الزيتون الذى له طعم جيد ويحتوى على حموضة أقصاها ٣ جم لكل ١٠٠ جم (حامض زيتيك) ويسمح بمحد ١٠٪ بالنسبة للحموضة المشار إليها .

(د) زيت الاضاعة وهو الزيت الذى ليس له طعم زيت الزيتون أو زيت الزيتون الذى يحتوى على حامض زيتيك بنسبة أكبر من ٣,٣ جم لكل ١٠٠ جم .

٢ - زيت الزيتون المكرر : قد يستعمل لفظ زيت زيتون نقي مكرر ويمكن الحصول عليه عن طريق تكرير زيت الزيتون الخام .

٣ - زيت الزيتون النقي : ويتكون من خليط من زيت الزيتون الخام وزيت الزيتون المكرر ويمكن أيضا تقسيم الزيوت المختلطة إلى أنواع تحدد خصائص كل منها باتفاق متبادل بين البائع والمشتري .

٤ - زيت الزيتون المترسب : ويمكن الحصول عليه بواسطة معاملة مخلفات الزيتون بالمذيبات .

٥ - زيت الزيتون المترسب والمكرر : ويمكن الحصول عليه من تكرير الزيت المشار إليه في الفقرة الرابعة ويستخدم لأغراض الطعام .

الدول المستوردة رئيسيا :

النس	٣
بلجيكا	٣
فرنسا	٣٥
المانيا	٥
لوكسبرج	٣
السغال	٣
المملكة المتحدة	٥

مرفق (د)

المواد ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، الفقرة ١ من المادة ٣٣

من الاتفاقية الدولية لزيت الزيتون عام ١٩٥٩

(مادة ٢٦)

يكون معا المنديون الحائزون لثلى الأصوات للدول المنتجة رئيسيا والمنديون الحائزون لثلى الأصوات للدول المستوردة رئيسيا النصاب القانونى فى أى اجتماع للجلس وعلى أية حال فإذا لم يتوفر النصاب القانونى فى اليوم المحدد لانعقاد المجلس لها طبقا للمادة ٢٥ بعاليه عقد الاجتماع بعد ثلاثة أيام ويعتبر حضور المنديون الحائزون على ما لا يقل عن ٥٠٪ من مجموع أصوات الحكومات المشتركة مكونا النصاب القانونى .

(مادة ٢٨)

١ - تنقسم الحكومات الأطراف فى هذه الاتفاقية إلى مجموعتين الدول المنتجة رئيسيا وتلك المستوردة رئيسيا .

٢ - يكون لحكومات الدول المنتجة رئيسيا صوت واحد فى المجلس لكل ألف طن مترى لتوسط إنتاجهم السنوى لزيت الزيتون خلال المدة من ١٩٤٩/١٩٥٠ إلى ١٩٥٤/١٩٥٥ على أنه من المفهوم ألا يكون لأية حكومة أقل من صوت واحد .

٣ - يكون لحكومات الدول المستوردة رئيسيا عدد من الأصوات فى المجلس يساوى ٢٥٪ من عدد الأصوات المخصصة لحكومات الدول المنتجة رئيسيا . وتوزع هذه الأصوات بينهم بنسبة متوسطة واردة لهم خلال السنوات ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ بحيث ألا يكون لأية حكومة أقل من صوت واحد .

٤ - لن يكون هناك أصوات تمثل كسرا .

٥ - فى حالة استفادة إحدى الحكومات المشتركة من أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٤ بشأن طلب التمثيل المستقل لواحد أو أكثر من الأقاليم التابعة لها تتولى تمثيلها فى الشؤون الدولية . فإن هذا الأقليم أو هذه الأقاليم توضع ضمن المجموعة المناظرة لأوجه نشاطها الرئيسية فى زراعة الزيتون وصناعة زيتته . على أنه من المفهوم أن مجموع عدد الأصوات الحائزة عليها الحكومة المشتركة وأقليمها أو أقاليمها تمثل على حدة لن تتغير .

(مادة ٢٩)

١ - يقرر المجلس فى دورته الأولى عدد الأصوات التى تخصص لكل حكومة مشتركة وذلك طبقا لنص الفقرة ٢٨ بعاليه .

٢ - يقوم المجلس بعد ذلك بإعادة تنظيم أو إعادة توزيع الأصوات المخصصة للحكومات المشتركة وذلك فى الحالات الآتية :

(أ) فى حالة موافقة الحكومة على الاتفاقية الحالية .

(ب) فى حالة إنسحاب الحكومة من الاتفاقية .

(ج) فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة

٤١ ، ٢٤

(مادة ٣٣)

فقرة ١

تحمّل الحكومات نفقات مندوبيها لدى المجلس ونفقات أعضاء اللجنة التنفيذية . وتعطى النفقات الأخرى الضرورية لإدارة الاتفاقية بما فى ذلك المهيايا التى يدفعها المجلس عن طريق الاشتراكات السنوية للحكومات المشتركة ويكون اشتراك الحكومة لكل دولة منتجة رئيسيا لكل سنة محصولية للزيتون متناسبا مع عدد الأصوات التى تحوزها عند اعتماد ميزانية هذه السنة أما اشتراك الحكومة لكل دولة مستوردة رئيسيا فإنه يحدد طبقا لاتفاق خاص بينها وبين المجلس وتبعاً لأهميتها فى مجال اقتصاد زيت الزيتون .